الصباح AL-SABAH

وأيضا المزاعم بوجود تزوير في الانتخابات الماضية

الشاهين يطالب الحكومة بتوضيح موقفها تجاه حكم إبطال مجلس الأمة

طالب النائب أسامة الشاهين الحكومة بالظهور وإعلان موقفها وردة فعلها تجاه حكم المحكمة الدستورية بإبطال مراسيم الحكومة بشأن حل مجلس الأمة، وأيضا المزاعم بوجود تزوير في الانتخابات الماضية.

وقال الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «لما كان الحكم في الكويت ديمقراطيا السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا كما قرر الدستور الذي أجمعنا جميعا على احترامه والتزامه فإني أتابع بقلق بالغ واستياء عارم صمت الحكومة رغم مرور 4 أيام على حكم للمحكمة الدستورية أبطل مراسيم هذه الحكومة وألغى انتخاباتها وأعدم إرادة وتعبير المواطنين عن اختياراتهم الديمقراطية وأحدث ضجة وهزة وصدمة لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية ورغم ذلك هناك صمت حكومي مطبق فلا فعلا ولا قولا».

وتساءل الشاهين «ألا يستحق المواطن الذي تشكل الحكومات وتنتخب البرلمانات من أجل خدمته وحماية حقوقه توضيحا من هذه الحكومة؟ وألا تستحق الأمة مصدر السلطات جميعا بيانا وموقفا من هذه الحكومة؟».

أسامة الشاهين

وأضاف إن صمت الحكومة امتد إلى اتهامات أطلقت من داخل البرلمان بوجود تزوير واسع وعارم لإرادة الأمة، مبينا أن هذه الادعاءات والمزاعم لم تكن موجودة الشهور الخمسة الفائتة ولكنها تظهر الآن بشكل مريب بعد حكم المحكمة الدستورية.

وبين أن هذه الادعاءات تصل إلى وجود تزوير بآلاف الأصوات في انتخابات أشرف عليها القضاء وأدارتها الحكومة بالآلية ذاتها التي تمت فيها الانتخابات طوال عقود فائتة.

واعتبر الشاهين أن هذه الاتهامات خطيرة وأنها تمثل، إذا صحت، جرائم جنائية وجرائم أمن دولة مغلظة، مستغربا وجود صمت حكومي وعدم إبداء أي ردة فعل تجاه هذه الادعاءات ما زاد المواطن استياء وحيرة وإحباطا.

وشدد الشاهين على ضرورة أن تبادر الحكومة وتبين موقفها تجاه ما حدث من إلغاء لبرلمان وإرادة شعبية وتجاه اتهامات طالت الديمقراطية «التي هي نظام الحكم في الكويت».

وفي ختام تصريحه وجه الشاهين التهنئة إلى سمو أمير البلاد وسمو ولي عهده والمواطنين والمقيمين بحلول شهر رمضان المبارك، سائلا الله عز وجل أن يبلغنا هذا الشهر ويعيده علينا والكويت وشعبها العزيز ونظامها الدستوري بألف خير وصحة ومتانة.

أبوصليب يعلن استقالته من المجلس: نحترم أحكام «الدستورية» الشعب هو صاحب الحق في إعادة من يختاره

سعود أبوصليب

أعلن النائب سعود أبوصليب عن استقالته من مجلس الأمة، مؤكدا أن» أحكام الدستورية موضع احترام إلا أن الشعب هو صاحب الحق في إعادة من يختاره إلى قاعة عبدالله السالم عبر صناديق الاقتراع».

وأوضح أبوصليب في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الاستقالة جاءت « نظرا لما آلت إليه الأوضاع السياسية في البلاد في الآونة الأخيرة وتحديدا بعد حكم المحكمة الدستورية بإبطال مجلس الأمة لسنة 2022 وعودة مجلس الأمة لسنة 2020 المنحل بالمرسوم الأميري».

وقال أبوصليب «بالرغم من احترامي لأحكام المحكمة الدستورية وأحكام القضاء الكويتي الشامخ بشكل عام إلا أن من يحدد عودة النائب إلى قاعة عبد الله السالم هو الشعب الكويتي عبر صناديق الاقتراع وليس حكم من المحكمة الدستورية».

وأضاف « لطالما احترمنا أحكام الدستورية واحترمنا المراسيم الأميرية ولكن هناك شعب يجب أن تحترم إرادته وعليه أعلن عن تقديم استقالتي من عضوية مجلس الأمة الحالي سائلا المولى أن يديم على الكويت نعمة الأمن والأمان».

العبث بإرادة

هي ليست إرادة إلى أن تتأكد تلك الإرادة».

وذكر أنه توجه بسؤال برلماني تفصيلي إلى كل من وزيري العدل والداخلية، استفسر فيه عن نسبة المشاركة في جميع الدوائر، وفي كل دائرة على حدة من واقع كشوف لجنة الانتخاب.

وتابع أنه سأل أيضا عن وجود محاضر لعملية الفرز لا تحمل توقيعا للقائمين بها وإذا كانت الإجابة الإيجاب، فما القيمة القانونية لهذه الورقة؟ وكم عدد المحاضر التي خلت من توقيعات المختصين بالتوقيع؟

وقال الوسمي إنه طلب في سؤاله كشف يوضح عدد اللجان التي بلغت نسبة الاقتراع فيها من 90 ٪ حتى 100 ٪ في جميع الدوائر، مع بيان اسم رئيس لجنة الانتخاب وأسماء أعضائها من دون مندوبي المرشحين لكل لجنة على حدة.

أضاف أن استفساراته شملت عدد المواطنين الموقوفين من التصويت – لأي سبب من الأسباب – في الانتخابات التي تمت في تاريخ 29/9/2022 في الدوائر الخمس مع تحديد الدوائر واللجان المقيد بها أسماؤهم.

وذكر الوسمي أنه طلب كشفا بأسماء من كسب الجنسية الكويتية وفقا لأحكام المواد 8–7–5–4 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، ولم يمض على كسبهم الجنسية الكويتية عشرون سنة ميلادية، مع تزويده بالمستندات المؤيدة لإجابة السؤال وأي مستندات أخرى ذات علاقة.

وعلق الوسمي على بيان التيارات السياسية الصادر أخيرا متسائلا إنه يتحدث عن احترام إرادة الأمة والعودة إلى صناديق الاقتراع ، فلو عدنا إلى الصناديق فكيف ستجرى الانتخابات؟ ، أنتم تعلمون أنها ستجرى ضمن الإطار السابق الذي قبل مرسوم الضرورة ، فأين وجه الخلاف؟

أضاف : «لا مانع من العودة إلى صناديق الاقتراع بشرط وضع ضوابط للعملية الانتخابية، وضرورة معرفة التحريف الذي ورد في هذه القيود حتى لا تجرى الانتخابات وفق قيود لا تعبر عن حقيقة إرادة الناخبين».

وقال : «أود من كل نائب في مجلس 2022 يؤكد أن الرقم الذي حصل عليه صحيح بمن فيهم أحمد السعدون وسعود العصفور والنائب خالد المونس ، فهل أرقامهم صحيحة؟

وتساءل عن سبب الانزعاج من التحقيق في موضوع تزوير الانتخابات إن كانت تلك الأرقام صحيحة، مضيفا : «أتفق مع الجميع في أن إرادة الأمة يجب عدم العبث بها بأي صورة من الصور».

وطالب الوسمي الحكومة بإيضاحات، لأن الملف لن يغلق وسيتم التحقيق فيه احتراما لإرادة الأمة وقيمة رأي كل مواطن كويتي أدلى بصوته في الانتخابات، ، معتبرا أن «من يريد حل البرلمان الآن هو مشارك في التزوير ويريد الاستفادة منه بكل تأكيد».

وأكد أن العودة إلى الشعب كلام سليم لكن بعد أن يتم التحقيق في تزوير الانتخابات وإصدار قوانين لضبط العملية الانتخابية وبعد ذلك تجري الانتخابات، وأعرب عن اعتقاده بأن « مرسوم الحل يكفي أن يصدر من رئيس مجلس الوزراء بمجرد تكليفه، وبين أن رئيس مجلس الوزراء يكلف من سمو الأمير ويجب أن يكون ضمن الحكومة نائب واحد، فلو رفض جميع النواب فلن تكون هناك حكومة، لكن رئيس مجلس الوزراء موجود ويرفع الأمر إلى سمو الأمير وهو من يقرر، إما أن يعفيه من منصبه أو يحل البرلمان وبالتالي تبرير المحكمة، هنا لا أساس له لأنه يكفي أن يكون رئيس الوزراء موجودا.

وبين أن « المحكمة الدستورية قالت في حكمها إن هناك نصا دستوريا، بأنه لا يجوز حل البرلمان للسبب نفسه مرتين متتاليتين، وهذا يعني أنه يجب أن يكون هناك سبب يبرر الحل، والمسألة ليست مزاجا شخصيا بينما رئيس مجلس الوزراء لم يحضر أمام البرلمان أصلا ويرفع كتاب عدم التعاون».

وأكد الوسمي أن «هذه العملية سيتم التحقيق فيها سواء بمجلس أو غير مجلس والمزورون سيتم كشفهم ، وعندما نعرف من زور وكيف زور نضع الآلية والضوابط للانتخابات»، معقبا إن «هذه اللخبطة لن تمشي».

وقال : «كل من عبث بإرادة الأمة سيعاقب»، متسائلاً : «كيف يتم الحصول على أرقام تتعارض مع قواعد المنطق، ومن صوت كل هذه الأصوات، ومن قام بالتزوير في هذا النمط فقد يزور في شيء أكبر، ونحن هنا في الكويت معتادون على مثل هذا الأمر».

أضاف : « نحن لسنا معنيين بهذا النمط من أنماط الإدارة الرديئة، نحترم مؤسسات الدولة ومؤسسات الحكم لكن لسنا معنيين بأن ندافع عن شخصيات اتهمت بعضها البعض علناً».

وقال الوسمي : «لا نقبل التهديد لا من صبي ولا من معزبه، فإلى أن ينتهي هذا التكليف سنقوم بمهمتنا كاملة، والتزوير أو التحقيق في تزوير الانتخابات سيتم رغما عن إرادة من قام بالتزوير وأدواته الرخيصة».

وأكد أنه «لا أحد يقدر على تعطيل الدستور، نحن لسنا صبيانا في بلدنا لأنه انقلاب على الدستور ويجب أن يقاومه كل مواطن، ولا نقبل التهديد بالتعطيل، ومن يعطل فليتنح عن أي وظيفة، والشعب لن يتحمل السوءات المتكررة لبعض عناصر الأسرة غير المحترمة».

تتمات

أضاف : «احترمناكم ككيان وكأفراد وفيهم الصالحون والطيبون والشرفاء وعليكم أن تحترموا الشعب وإرادته وإياكم أن تعبثوا بإرادة الناس، هذا الشيء يتفق فيه المؤيد والمعارض، فلا يجوز لأي جهة كانت أن تعبث بإرادة الأمة».

وفي موضوع آخر نوه الوسمي بأن «ما تم في المجلس المبطل بشأن تشكيل لجنة لمراجعة ما يسمى بالتجاوزات المالية، وانتهت مدة عملها، فإن مكتب المجلس قرر تمديد عمل اللجنة إلى حين انتهائها من عملها».

وأعلن عن أنه سيتم توجيه الدعوة إلى النائب أسامة الشاهين وهو عضو في مكتب المجلس منذ عام 2016 حتى عام 2022، وكان قد تحدث قبل صدور الحكم وتحدث عن أن هناك فسادا في أعمال المجلس.

وقال : «إذا كان هناك فساد وأنت عضو الآن في مكتب المجلس فيفترض أن تحضر وتقدم مؤشرات الفساد، وتعلن في مؤتمر صحفي وتقول إن مرزوق الغانم فاسد وعبيد الوسمي فاسد وفلان فاسد وهذا هو الفساد حتى نحقق فيه».

وبين أنه تم توجيه الدعوة إلى الشاهين مرتين ولكنه لم يحضر، مجددا له الدعوة لحضور اجتماع مكتب المجلس اليوم الخميس، وتبيان مواضع الفساد، كاشفا عن أن « الشاهين سأل أحد المسؤولين عن بند المصروفات السرية لمجلس الأمة، على الرغم من أنه لا يوجد في مجلس الأمة بند للمصروفات السرية».

واعتبر أن هذا الأمر شبيه بمن اتهمه بتلقي مبلغ بقيمة 30 مليون دينار في فترة الانتخابات أمام العالم ولم يعتذر، وعندما صدر حكم بسجنه طلبوا التنازل عنه لأنه شاب، مؤكدا أنه كما أن هناك أناسا صالحين فإن هناك مجرمين والقانون وضع قواعد للجميع.

وقال الوسمي : « في ندوات الحوار الوطني طرحت خارطة طريق تفصيلية لكيفية المعالجة وإحداها فتحت كل ملفات الفساد واستعادة الأموال المسروقة، مبينا أن هناك أناسا استولوا على مئات الملايين منذ سنوات ولا يريدون أن يردوا دينارا واحدا، ومن الطبيعي أن ينزعجوا ولكن في المقابل غير منطقي أن يمرر المجتمع هذه المسألة».

ودعا المواطنين للتنبه الى الأدوات الرخيصة، ممن يقبضون ثمنا لتضليل الرأي العام وهم على استعداد لتعطيل أي مشروع تنموي مقابل 500 دينار فقط.

وذكر الوسمي إنه « خلال 3 أيام فقط في الفترة السابقة صدر 294 قرارا فيما يتعلق بالموانئ وغيرها».

وبين أن «هناك من توسط لنقل ابنته وصديقتها وجيرانهم وهو يقسم على احترام الدستور وقوانين الدولة، ومر هذه الأمر بهدوء ولم يثره أحدا».

وقال الوسمي : «5 شهور مرت سباتا عميقا وفجأة إما أن صديقنا يصبح رئيسا أو أننا نزعل، لا ما راح يصير لأن إرادة الأمة لا تقبل هذه النوعية، وهذا ليس دفاعا عن الأخ مرزوق وعنوانه معروف لمن لديه سوء تفاهم معه، فنحن معنيون بالمؤسسة وليس الأفراد ولكن لا أحد يستخدم هذه الأدوات».

وقال الوسمي: «المنطق يستدعي استقرار الحالة السياسية في الدولة وأن يكون هناك معيار للقبول بإرادة الأمة، وهذا ورد في برنامج عمل الحكومة، لضمان شفافية الانتخابات».

وشدد على أهمية «صدور قانون المفوضية العليا للانتخابات و التحقيق في تزوير الانتخابات والعبث في القيود الانتخابية، التي اعترفت بها الحكومة»، مضيفا «لو أجريت الانتخابات فسوف تجرى وفق القيود السابقة».

وذكر أن «التصويت بالبطاقة المدنية مؤقت، وهناك من لم يرد فتح موضوع تزوير الانتخابات، لأنه مستفيد من التزوير، ولذلك أقول ستفتح الملفات لمعرفة من زور وكيف زور حتى تمنع العملية المنهجية للتزوير».

وبين الوسمي» إذا عقدت الجلسات فيجب أن يكون الإجراء الأول هو التحقيق في نتائج الانتخابات، وهذه من المسائل الأولية التي تمكننا من إعداد قوانين للانتخابات تتفق مع رغبتنا في سلامة النظام الانتخابي».

أضاف إنه من ضمن هذه المسائل الاستشهاد بأول مرة رفعت الجلسات في 67 لأن وزيرا لم يحضر، مشيرا إلى أن الواقعة تتعلق بإجراء تحقيق، فأمر طبيعي في ظل عدم وجود الوزير المعني ألا يستكمل البند، فإذا جئنا في جلسة استجواب ومات الوزير، فما الحل؟

وبين أن « السيد أحمد السعدون أتى بهذه الممارسة التي أرى أنها نسف للقواعد الدستورية، وإذا كانت المسألة بهذه الطريقة فرئيس مجلس الوزراء يتصل هاتفيا على رئيس البرلمان ويقول له 4 سنوات لن أحضر الجلسة، فأي ديمقراطية هذه وأي مشاركة شعبية، هذا كلام ليس علميا».

وأكد أن» السوابق البرلمانية لا تلزمنا، فبالتالي كان لا بد من اتخاذ موقف، والمسألة ليست خصومة أو عناداً ولكنها ممارسة لصلاحياتي، فليس من المعقول أن صلاحية البرلمان في أداء وظيفته في التشريع والرقابة تتوقف على اتصال هاتفي من وزير».

وبشأن الحوار الوطني وعما إذا كان حياً وهل يمكن الاعتماد عليه، أجاب الوسمي» سواء كنت أنا أو غيري، فالحوار الوطني يجب أن يستمر بغض النظر عن الشخص الموجود».

وأكد أن» الحوار الوطني هو اجتماع سلطات القرار، الديوان الأميري طرف في القرار، ومجلس الوزراء والبرلمان، لتضع التصورات كاملة في الإشكال، حتى يمكن التعاون على حلها من خلال عمل السلطات مجتمعة».

واعتبر الوسمي أن « هناك من يقتات على الواقع، فإذا كان الحوار وآليته لا تعجب، فماذا عندك لتقدمه، ويجيب هو بمقولة محاربة الفساد، وأنا أسأله كيف تحارب الفساد؟».

وأوضح أن» هؤلاء لا يعرفون تصوراً لقضايا الإسكان والتعليم والصحة وغيرها، وخلال منحة الـ3000 دينار قال أحد النواب كل مواطن يأخذ 25 ألف دينار، وأقول له إن التأمينات تغطي المؤمن عليهم فقط».

وعن أسباب عدم رضاه عن بيان النواب الصادر من ديوان شعيب المويزري، وتعليقه على تعاطي التيارات السياسية وبيانها فيما يخص حكم المحكمة الدستورية، قال الوسمي إنه لا يحجر على حق النواب في الاعتراض أو التجمع.

وقال الوسمي إن من كانوا يعترضون على القيود الانتخابية ويعتبرونها محرفة ومزورة سيعودون إلى الانتخابات بهذه القيود التي يدعون أنها محرفة ومزورة.

وأوضح أننا «نستطيع التعاطي مع الحالة الداخلية لكن لا نستطيع أن نؤثر على معادلة القوة العسكرية في المنطقة وفي العالم، متسائلا كم أسعار البترول الآن؟ 71 دولارا وهذا أقل من سعر التعادل فهل هذا الأمر يعنينا أم لا يعنينا؟

وأكد ضرورة تركيز الطاقات لمواجهة التحديات الكبرى التي تتعلق بوجود الدولة فهذه هي الأشياء الأساسية، أما الأشياء الأخرى فمن السهل التعامل بشأنها عن طريق تحقيق برلماني وأنه إذا توافقت التيارات السياسية والبرلمانية فيصدر قانون للانتخاب فكل هذه إجراءات للانتخاب ووقتها يصوت المواطن وهو مرتاح لأن صوته سيذهب في محله.

وأوضح أن الجلسة الأولى المقبلة بعد نشر حكم المحكمة الدستورية بالجريدة الرسمية وتشكيل الحكومة ودعوة المجلس للانعقاد، سيكون آخر جدول أعمال لمجلس 2020 هو جدول أعمال الجلسة لكي لا يختلط الأمر على الناس، منوها أن قضية القروض من المجلس المبطل لا يوجد مانع في تناولها مرة أخرى.

«الخليجي» : لن نقبل

في مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض..

وأعرب المجلس عن أمله أن يشكل هذا الاتفاق خطوة إيجابية لحل الخلافات وإنهاء النزاعات الإقليمية كافة، بالحوار والطرق الدبلوماسية وإقامة العلاقات بين الدول على أسس التفاهم والاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والالتزام بميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والقوانين والأعراف الدولية.

وشدد على أهمية التزام إيران بعدم تجاوز نسبة تخصيب اليورانيوم التي تتطلبها الاستخدامات السلمية، وضرورة الوفاء بالتزاماتها والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأكد المجلس مواقفه الثابتة، تجاه الحفاظ على وحدة أراضي سوريا واحترام استقلالها وسيادتها على أراضيها، ورفض التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية، ودعم الحل السياسي للأزمة السورية وفقا لقرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2254.

وعبر المجلس عن دعمه جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون في هذا الشأن، ودعم الجهود المبذولة لرعاية اللاجئين والنازحين السوريين والعمل على عودتهم الآمنة إلى مدنهم وقراهم، وفقا للمعايير الدولية ورفض أي محاولات لإحداث تغييرات ديموغرافية في سوريا.

وأكد المجلس الوزاري أهمية استمرار الجهود كافة لرفع المعاناة عن الشعب السوري مرحبا بقرار مجلس الأمن رقم 2642 في يناير الماضي بشأن تمديد تفويض آلية إيصال المساعدات الإنسانية الأممية عبر الحدود من تركيا إلى سوريا لمدة ستة أشهر إلى نهاية يونيو 2023.

وأكد المجلس الوزاري مواقفه الثابتة بشأن «مركزية القضية الفلسطينية» ودعمه لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو 1967 وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وضمان حقوق اللاجئين وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.

وشدد المجلس على ضرورة مضاعفة جهود المجتمع الدولي لحل الصراع بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفق تلك الأسس.

وحول لبنان عبر المجلس الوزاري عن مواقف مجلس التعاون الثابتة مع الشعب اللبناني، ودعمه المستمر لسيادة لبنان وأمنه واستقراره وللقوات المسلحة اللبنانية التي تحمي حدوده وتقاوم تهديدات المجموعات المتطرفة والإرهابية.

واكد أهمية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة التي تضمن تغلب لبنان على أزمته السياسية والاقتصادية ،وعدم تحوله إلى نقطة انطلاق للإرهاب أو تهريب المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تهدد أمن واستقرار المنطقة مشددا على أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية.

ودعا الأطراف اللبنانية إلى احترام المواعيد الدستورية والتطلع إلى انتخاب رئيس للبلاد وفقا للدستور اللبناني.

وفي ملف «سد النهضة» الإثيوبي أكد المجلس الوزاري أن الأمن المائي للسودان ومصر هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ورفض أي عمل أو إجراء يمس بحقوقهما في مياه النيل.

وأكد المجلس الوزاري على موقف مجلس التعاون من الأزمة الروسية الأوكرانية المبني على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

وحول الشراكات الاستراتيجية والمفاوضات، أكد المجلس أهمية تعزيز علاقات الشراكة والتعاون والحوار الاستراتيجي مع الدول الشقيقة والصديقة كافة.

وقد ترأس وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح وفد دولة الكويت المشارك في اجتماع المجلس الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الخالد يوجه

وقالت وزارة الدفاع في بيان صحفي إن هذه الترقية تأتي استكمالا لحركة الترقيات، التي تشهدها وزارة الدفاع خلال الفترة الأخيرة والتي تهدف إلى منح منتسبيها من عسكريين ومدنيين حقوقهم الوظيفية، حسب ما تنص عليه الاجراءات والقوانين المنظمة في هذا الشأن.

من جانب آخر أصدر النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالإنابة الشيخ طلال الخالد أمس الأربعاء، تعليماته بالإفراج عن جميع العسكريين الموقوفين انضباطيا، بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك والاكتفاء بالمدة التي قضاها كل منهم.

وقالت رئاسة الأركان العامة للجيش في بيان صحفي، إن هذه اللفتة تأتي إيمانا من الشيخ طلال الخالد، بمشاركة أبنائه العسكريين أهاليهم خلال هذا الشهر الفضيل.

وأضافت أن وزير الدفاع بالإنابة هنأ أبناءه العسكريين بهذه المناسبة ،»متمنيا من الله العلي القدير أن يعيد هذه المناسبات السعيدة على الجميع بالخير واليمن والبركات، وأن يديم علينا نعمة الأمن والأمان والعزة والرفعة في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد.

كما أصدر وكيل الحرس الوطني الفريق الركن مهندس هاشم الرفاعي، قرارا بالإفراج عن العسكريين الموقوفين بعقوبات انضباطية بمناسبة شهر رمضان المبارك.

وقال الحرس الوطني في بيان صحفي أمس الأربعاء إن ذلك يأتي بتوجيهات من سمو الشيخ سالم العلي رئيس الحرس الوطني، ونائبه الشيخ فيصل النواف، حتى يتمكن هؤلاء العسكريون الموقوفون انضباطيا من قضاء الشهر الفضيل بين ذويهم.

أبو صليب استقال

آلت إليه الأوضاع السياسية في البلاد في الآونة الأخيرة وتحديدا بعد حكم المحكمة الدستورية بإبطال مجلس الأمة لسنة 2022 وعودة مجلس الأمة لسنة 2020 المنحل بالمرسوم الأميري».

وقال : «بالرغم من احترامي لأحكام المحكمة الدستورية وأحكام القضاء الكويتي الشامخ بشكل عام إلا أن من يحدد عودة النائب إلى قاعة عبد الله السالم هو الشعب الكويتي عبر صناديق الاقتراع وليس حكم من المحكمة الدستورية».

أضاف : «لطالما احترمنا أحكام الدستورية واحترمنا المراسيم الأميرية ولكن هناك شعب يجب أن تحترم إرادته وعليه أعلن عن تقديم استقالتي من عضوية مجلس الأمة الحالي سائلا المولى أن يديم على الكويت نعمة الأمن والأمان».

بريطانيا : ملتزمون

واستثمارية وثيقة وقد شهد العام الماضي مضاعفة حجم التبادل التجاري بينما يحتفي مكتب الاستثمار الكويتي بما له من تواجد راسخ في القطاع المالي لمدينة لندن هذا العام بالذكرى السبعين لتأسيسه.

وبحث الوزيران مجالات الاستثمار ذات الأولوية مستقبلا وبمقتضى النظام الجديد المعلن عنه مؤخرا لإتاحة السفر بدون تأشيرة للمواطنين الكويتيين لزيارة المملكة المتحدة باستخدام نظام تصريح السفر الالكتروني اعتبارا من فبراير 2024 سيوطد الروابط على صعيد الأعمال والسياحة والتواصل الشعبي.

كما تبادل الوزيران الرؤى واستكشفا الفرص حيال عدد من أولويات السياسة الخارجية بما فيها اليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة وأوكرانيا.

وناقش الوزيران المحادثات المتواصلة الساعية لإنهاء الصراع الذي عصف باليمن لأكثر من ثمانية أعوام.